اجهض النظام السوري اخيراً مؤتمراً في دمشق كانت تعد له «هيئة التنسيق الوطنية» التي تحسب على معارضة الداخل، ما يدلّ على استمرار سياسته القمعية تجاه كل انواع المعارضة، حتى تلك التي توصف بـ«الناعمة» وتعمل تحت «اعينه». وادّعى النظام ان الهيئة لم تنل الترخيص للمؤتمر

نظام الأسد يعرقل «جود»

فصل جديد من منع أي عمل معارض في الداخل السوري

يُنظر إلى هيئة التنسيق على انها من «المعارضة الناعمة» (لؤي بشارة/فرانس برس)

للحديث تتمة...

المعابر وكذبة عودة المهجرين

عيسى سميسم

لا يزال النظام السوري ومن خلفه روسيا يحاولان اللعب بورقة عودة المهجرين الذين تركوا مدنهم وبلداتهم نتيجة تدميرها من قبل النظام نفسه وبدعم روسي، فعاد للتباكي عليهم وفتح معابر مع مناطق المعارضة، مدعياً أن هدفه إعادتهم إلى مدنهم وقراهم، وذلك بعد طلب روسي من تركيا فتح ثلاثة معابر يعود من خلالها المهجرون، وتعبر من خلالها السلع إلى مناطق النظام الذي يعاني أزمات اقتصادية خانقة تسبّبت في فقدان الكثير من السلع وفي تدهور قيمة الليرة السورية، نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليه دولياً.

يعرف النظام أن أياً من المهجرين لن يعود عبر المعابر التي افتتحها، وهو لا يرغب في عودة أي منهم. وعلى العكس، تشهد المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة حركة تهريب أشخاص من مناطق النظام إليها. لكن الهدف الحقيقي من وراء فتح تلك المعابر لا علاقة له بالمهجرين وعودتهم، فسبق أن افتتح النظام معابر تحت عنوان عودة المهجرين، إلا أنها لم تشهد عودة أحد عبرها، كما أن عدداً محدوداً من السوريين الذين حاولوا العودة بطرق أخرى تعرّض بعضهم للاعتقال أمنية.

كما أن النظام لم يسمح حتى اللحظة للمهجرين، ضمن مناطق سيطرته، بالعودة إلى بيوتهم في كثير من البلدات، خصوصاً ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي.

يثبت النظام من خلال تعاطيه مع الأزمات التي يعيشها المواطن العادي في مناطق سيطرته، أن هذه الأزمات لا تعنيه، وأن سعيه لإدخال السلع من مناطق المعارضة هدفه الأساسي جني المزيد من الأرباح لتمويل حربه على السوريين، بالإضافة إلى تعويض النقص الحاد في القطع الأجنبي لديه، وبالتالي فإن فتح تلك المعابر محاولة روسية لترميم النظام اقتصادياً، من خلال التحايل على «قانون قيصر» والعقوبات المفروضة عليه. إلا أن هذا المسعى الروسي يبدو بعيد المنال حالياً لسببين: الأول الرفض الشعبي للتعامل تجارياً مع النظام ونبذ كل من يقوم بنقل أو بيع سلع له، بالإضافة إلى نبذ أي فصيل قد يتصدى لهذه المهمة، إذ شهدت محافظة إدلب عمليات تصدٍ سابقة لمحاولات «هيئة تحرير الشام» فتح معبر تجاري مع النظام. أما السبب الثاني، فيعود إلى عدم سماح الولايات المتحدة بخرق «قانون قيصر» من بوابة المعابر. وعلى الرغم من استثناء مناطق المعارضة من القانون، إلا أن معظم السلع في تلك المناطق هي سلع تركية، وبالتالي نقلها إلى مناطق النظام يدخل في باب خرق القانون.

أمين العاصي

لم يسمح النظام السوري لمجموعة من الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة، في مقدمتها «هيئة التنسيق الوطنية» (التي ظهرت في المشهد السوري المعارض عام 2011)، بتنظيم مؤتمر في العاصمة دمشق كان مقرراً عقده أمس السبت، وغايته الإعلان عن «جبهة وطنية ديمقراطية»، تدعو إلى إنهاء الاستبداد الذي جفّف الحياة السياسية في سورية منذ نحو 60 عاماً، وحصّرها بحزب «البعث» الحاكم، ومجموعة أحزاب تدور في فلكه. وذكر مصدر من داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، الذي كان مفترضاً عقده في مقرّ الهيئة في حيّ ركن الدين الدمشقي، أن السلطات السورية منعت (أمس) السبت عقد المؤتمر التأسيسي لـ«الجبهة الوطنية الديمقراطية» (جود)، بذريعة «عدم وجود ترخيص»، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية «هدّدت باعتقال المؤتمرين». ومؤكداً أن «اللجنة التحضيرية للمؤتمر تدرس الخطط البديلة لمتابعة هذا المشروع». من جهته، أوضح القيادي في «هيئة التنسيق الوطنية»، أحمد العسراوي، لـ«العربي الجديد»، أن «اللجنة التحضيرية هي المخوّلة تحديد الخطوة المقبلة بعد منع عقد المؤتمر»، مضيفاً «أننا سنعلن الموقف البديل خلال الأيام المقبلة». وحول وضعها الحالي، اعتبر أن الهيئة لا تزال محافظة على وزنها السياسي في المشهد السوري المعارض.

وكان متوقعاً أن يُجهض النظام هذه الخطوة، خصوصاً أن «هيئة التنسيق» كانت قد دعت على لسان رئيسها حسن عبد العظيم منذ أيام، إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية التي يعتزم النظام إجراؤها منتصف العام الحالي لإبقاء بشار الأسد في السلطة لدورة رئاسية جديدة مدّتها 7 سنوات. كما أن مسودة الرؤية السياسية للمؤتمر الذي أجهض، تدعو إلى «إنهاء نظام الاستبداد القائم، وتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات بموجب بيان جنيف والقرارات الدولية»، وهو ما يرفضه النظام جملة وتفصيلاً. وتؤكد الخطوة التي أقدم عليها النظام أنه ليس في وارد السماح بعمل سياسي معارض في الداخل السوري لا يتماهى تماماً مع رؤيته للحلّ في البلاد، والتي تقوم على بقاء الأسد في السلطة.

والغى النظام السوري الحياة السياسية في البلاد منذ استيلاء مجموعة من الضبّاط على السلطة في انقلاب عسكري نفّذ في مارس/آذار 1963 تحت غطاء حزب «البعث العربي الاشتراكي»، الذي تحوّل إلى «قائد للدولة والمجتمع» بموجب مادة شهيرة في دستور فرضه حافظ الأسد في عقد السبعينيات من القرن الماضي، حملت الرقم 8. وأتاحت الأسد الأب خلال العقد ذاته ما سمّي بـ«الجبهة الوطنية التقدمية» التي ضمّت مجموعة من الأحزاب الناصرية، منها: حزب الوحدويين الاشتراكيين، الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، إضافة إلى الحزب الشيوعي، وكلّها كان يتحكم بها حزب «البعث».

واتّبع النظام طيلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، سياسة القمع تجاه كلّ الأحزاب والتيارات المعارضة له، وزجّ في السجون عدداً كبيراً من الشخصيات اليسارية التي كانت منضوية في «رابطة العمل الشيوعي». كما تعامل واستلام ابنه بشار الأسد السلطة في العام 2000، شهدت العاصمة السورية ما سمّي في حينه بـ«ربيع دمشق»، مع ظهور المنتديات السياسية ولجان المجتمع المدني التي دعت إلى إجراء إصلاحات جوهرية في النظام والإفراج عن السجناء السياسيين، وإنهاء الوضع الخاص لـ«البعث» بوصفه «الحزب القائد في المجتمع والدولة»، ورفع حال الطوارئ والأحكام العرفية. ولكن سرعان ما اعتقل النظام أغلب الشخصيات البارزة في «ربيع دمشق» الذي انتهى من دون تحقيق أيّ من أهدافه. وفي العام 2005، لم يتقبّل النظام وثيقة ترسم خطوطاً عريضة لعملية التغيير الديمقراطي، عُرفت لاحقاً بـ«إعلان دمشق»، واعتقل عدداً كبيراً من الموقّعين عليها.

> دعت مسودة الرؤية السياسية إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية
>
> دعت هيئة التنسيق إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية

بشدّة مع أعضاء في حزب «البعث» الحاكم اتهمهم بالتعامل مع الجناح العراقي في الحزب، أو ما كان يسمّيه نظام الأسد بـ«تيار اليمين» في «البعث». وفي العام 1980، أصدر حافظ الأسد القانون الشهير الذي حمل الرقم 49 الذي حظر حركة «الإخوان المسلمين»، وعاقب كلّ من يثبت انتماؤه إليها بالإعدام. وعقب وفاة الأسد الأب تحت إشراف مباشر من الأجهزة الأمنية، لإضفاء انطباع أن النظام ماض في طريق الإصلاح السياسي لواد الثورة، منها ما سمّي بـ«تيار بناء الدولة»، الذي سرعان ما اختفى من المشهد السوري المعارض. كما دفع النظام بشخصيات عدّة مرتبطة به إلى تشكيل أحزاب (معارضة) وفق قانون أحزاب وضعه في العام 2011 في سياق إصلاحات شكلية أجراها على عجل.

وفي يونيو/حزيران 2011، ظهرت في المشهد السوري المعارض في الداخل السوري، «هيئة التنسيق الوطنية»، والتي ضمّت عدداً من أحزاب اليسار السوري والحزب الشيوعي وحزب الاتحاد الاشتراكي، وأربعة أحزاب كردية. وضمّ المكتب التنفيذي للهيئة شخصيات عدّة، لها باع طويل في العمل السياسي المعارض وقضت سنوات في المعتقلات. وقدمت الهيئة نفسها كجهة تمثيلية للحراك الثوري الذي كان تصاعد وعمّ المحافظات السورية كافة، داعية في حينه النظام إلى وقف الخيار الأمني العسكري والإفراج عن جميع الموقوفين والمعتقلين السياسيين، ورفع حال الطوارئ والأحكام العرفية، والاعتراف بحقّ التظاهر السلمي. لكن النظام لم يكترث لهذه الدعوات، بل اعتقل قياديين في الهيئة لم يُعرف مصيرهم حتى اللحظة، منهم عبد العزيز الخيّر ورجاء الناصر.

ويُنظر إلى «هيئة التنسيق الوطنية» من قبل شريحة واسعة من الشارع المعارض باعتبارها من «المعارضة الناعمة»، كونها رفضت منذ البداية «عسكرة الثورة»، وظلّت على موقفها الذي يدعو إلى حلّ سياسي للصراع. ومنح الجانب الروسي غطاء للهيئة، وهو ما يمنع النظام من اعتقال عدد من القياديين فيها، والذين لا يزالون يغادرون الأراضي السورية لحضور فعاليات سياسية معارضة في الخارج، ثم يعودون إليها.

وفقدت الهيئة خلال سنوات الثورة الكثير من زخمها السياسي، بسبب انسحاب شخصيات وتيارات مؤسسة لها لاختلاف في الرؤى حيال الأوضاع في البلاد. ولكن الهيئة دُعيت في العام 2015 للانضمام إلى «هيئة التفاوض» التابعة للمعارضة السورية باعتبارها تمثّل معارضة الداخل.

الجزائر: السلطة في مواجهة «مسيرات السبت»

> يحتدم التوتر في الجزائر قبل شهرين ونصف الشهر على موعد الانتخابات التشريعية، مع عودة السلطة إلى اعتماد سياسة الاعتقالات

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

باشرت أطراف الحراك الشعبي في الجزائر حملة تصعيد جديدة ضد السلطة، تقضي بإعادة إطلاق «مسيرات السبت» التي تصدت لها السلطات الجزائرية، أمس، بقوة، في مؤشر على إمكانية العودة إلى تشديد القبضة وإلى سياسة الاعتقالات، مع توقيف العديد من الناشطين يومي أمس وأول من أمس الجمعة، أفرج عن عدد منهم، فيما تقرر إحالة الموقوفين إلى القضاء، اليوم الأحد. وأمس تصدت قوات الأمن الجزائرية بالقوة لتظاهرة جديدة للحراك الشعبي، في العاصمة وعدد من المدن الجزائرية، خلال محاولة الناشطين إعادة إطلاق «مسيرات السبت»، بهدف تصعيد المواجهة مع السلطة، المستمرة في خطتها لإجراء الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل. وشهدت الاعتقالات استخدام قوات الأمن القوة المفرطة في تفريق المتظاهرين. وأوقفت مصالح الأمن لفترة قصيرة الصحافي خالد درارني، عندما كان يصدد تغطية تظاهرة أمس في العاصمة قبل إطلاق سراحه. كما اعتقلت القوى الأمنية مجموعة من الناشطين وسط مدينة سكيكدة، أثناء تحضيرهم للتظاهرات. ومنعت السلطات مسيرات في عنابة وسطيف شرقي البلاد، ولاحقت المشاركين فيها. وكذلك فعلت في مدينة تلمسان غربي الجزائر. وطاردت الشرطة متظاهرين في مدينة البويرة قرب العاصمة الجزائرية. وقمعت بعنف المسيرة التي انتظمت بمدينة وهران البيض غربي الجزائر، مستخدمة الغاز المسيل للدموع. وتشير البيانات الى أن مدينة مستغانم شهدت أكبر عملية اعتقالات، مع توقيف 50 ناشطاً في الحراك، أطلق سراحهم لاحقاً. واعتُقل 10 ناشطين في مدينة أقلو بولاية الأغواط، قبل الإفراج عنهم مساء الجمعة. واعتقل 12 مواطناً في مدينة بريكة شرقي الجزائر، قبل إطلاق سراحهم. كما اعتُقل 20 ناشطاً في مدينة غليزان، و19 ناشطاً في مدينة ميلة شرقي الجزائر.

> استعادت السلطة مسار التشديد الأمني والاعتقالات

وفي السياق، ذكرت «اللجنة الوطنية للإفراج عن معتقلي الرأي»، أن خمسة ناشطين اعتُقلوا في تظاهرات أول من أمس الجمعة في العاصمة الجزائرية، ولم تفرج عنهم السلطات. وأضافت اللجنة أن المعتقلين وُضعوا في مركز أمني، على أن يمثلوا اليوم الأحد أمام محكمة سيدي امحمد. ومن بين هؤلاء الطالب الجامعي نور الدين آيت سعيد، الذي يقود تظاهرات الحراك الطلابي، والشاعر محمد تاجديت، وهو معتقل رأي سابق أُفرج عنه قبل فترة وجيزة بعد إضراب عن الطعام، إضافة إلى ثلاثة ناشطين آخرين.

في هذا الإطار، ذكر الناشط زكي حنّاش لـ«العربي الجديد»، أن مجموع الناشطين الذين تم اعتقالهم في مسيرات الجمعة، بلغ أكثر من 190 مواطناً في 15 ولاية.

وتؤشر هذه الاعتقالات الجديدة على إمكانية عودة السلطات الجزائرية إلى سياسة التضييق على الناشطين الميدانيين، وإعادة اعتقال المحركين البارزين للتظاهرات، بمن فيها من استفادوا الشهر الماضي من قرار عفو رئاسي، أصدره الرئيس عبد المجيد تبون في حق 60 ناشطاً. وتسعى السلطة لتشديد القبضة على الشارع، لمنع أي محاولة من الحراك الشعبي لتوسيع خريطة فعالياته أو إطلاق مسيرات جديدة يوم السبت، تضاف إلى التظاهرات الاعتيادية كل ثلاثاء وجمعة، خصوصاً مع بدء العد التنازلي للانتخابات المبكرة المقررة في 12 يونيو المقبل.

بدورها، جددت أحزاب سياسية تشارك في الانتخابات، مخاوفها من إمكانية تلاعب السلطة وموظفين حكوميين بنتائج الانتخابات، فيما هددت كبرى الأحزاب الإسلامية في الجزائر بالعودة إلى الحراك الشعبي، في حال وجود أي تلاعب أو تزوير. في السياق، اتهم رئيس حركة «مجتمع السلم» عبد الرزاق مقري، قناصل وموظفين حكوميين، بـ«السعي للتدخل في توجيه الانتخابات المبكرة، وتشكيل قوائم لدعمها». وقال في لقاء لكوادر حزبه في منطقتي النعامة وسعيدة غربي الجزائر، إن «هناك قنصلاً في أحد القنصليات الجزائرية في بلد عربي، يشرف شخصياً على تشكيل قائمة مستقلة ويدعمها. كما أن هناك مسؤولين على مستوى بعض الولايات، يتصرفون خلافاً لما وعد به الرئيس عبد المجيد تبون من شفافية، ويتدخلون في تشكل القوائم الانتخابية». وشدّد على ضرورة تدخل رئيس الجمهورية لفرض انضباط وحياد كل مؤسسات الدولة واحترام القانون وعدم التورط والتدخل في صلاحيات مكاتب الانتخابات. وحذّر مقري من تداعيات أي تلاعب أو هندسة مسبقة لنتائج الانتخابات، والتي ستؤدي بالعودة إلى الحراك والشارع، واصفاً الوضع بأنه «خطير ولا يسمح بهامش الخطأ».

شرق غرب

مطالبات لنتنياهو بالتخلي عن قيادة «الليكود»

حمّلت قيادات في حزب «الليكود» الإسرائيلي رئيس الحزب والحكومة بنيامين نتنياهو (الصورة) المسؤولية عن تراجع تمثيل الحزب في الكنيست بعد انتخابات الثلاثاء الماضي. ولفتت قناة التلفزة الإسرائيلية «12»، الجمعة، إلى أن قادة بارزين في «الليكود» طالبوا نتنياهو بالتخلي عن قيادة الحزب لتشكيل حكومة جديدة، مشيرة إلى شكوك هؤلاء في إمكانية تحقيق الحزب نتائج أفضل في أي جولة انتخابات جديدة.

(العربي الجديد)

مركزية «فتح» تقرّ اليوم قائمة الانتخابات

أكد أمين سرّ مركزية حركة «فتح»، جبريل الرجوب، أمس السبت، أن اللجنة المركزية للحركة ستعقد اليوم الأحد اجتماعاً تشاورياً برئاسة الرئيس محمود عباس، لإقرار قائمة «فتح» للانتخابات التشريعية، بكل مكوناتها. وأوضح الرجوب، في حديث إذاعي، أنه سيتم تقديم قائمة الحركة للجنة الانتخابات المركزية بعد غد الثلاثاء، علماً أن الأربعاء المقبل هو اليوم النهائي لإقرار القوائم.

(العربي الجديد)

سورية: اشتباكات بين «قسد» وقوات المعارضة

دارت اشتباكات، أمس السبت، بين قوات المعارضة السورية و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في ريف بلدة تل تمر، شمال غرب الحسكة. وذكرت مصادر محلية أن اشتباكات دارت بين فصائل المعارضة المتمركزة في قرية الريحانية وقوات «قسد» الموجودة في قرية الدردارة، فيما شهد أحد أحياء مدينة الحسكة تظاهرة ضد ممارسات «قسد» بعد استيلائها على عدد من المساكن قرب إحدى القواعد الأميركية.

(العربي الجديد)

اليمن: مقتل قيادي بارز في قوات الحكومة

قتل قائد عسكري بارز في قوات الحكومة اليمنية، أول من أمس الجمعة، خلال المعارك الجارية في الأطراف الغربية لمحافظة مأرب، شمالي اليمن. وقال مصدر في وزارة الدفاع اليمنية إن اللواء أمين الوائلي، قائد المنطقة العسكرية السادسة في الجيش، قُتل أثناء التصدي لهجوم حوثي واسع امتدّ من منطقة الكسارة إلى أطراف محافظة الجوف، لافتاً إلى احتدام المعارك من جبهة الكسارة إلى الجدافر.

(العربي الجديد)

عبد الله الثاني والكاظمي يبحثان التعاون الثنائي

بحث رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي (الصورة) وعاهل الأردن الملك عبد الله الثاني، أمس السبت، هاتفياً، تعزيز التعاون الثنائي بين بلديهما، والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وذكر بيان صادر عن مكتب الكاظمي أنه جرى خلال الاتصال «بحث سبل تعزيز التعاون بين بغداد وعمّان على مختلف الأصعدة»، مضيفاً أن الجانبين أكدا «أهمية انعقاد القمة الثلاثية العراقية الأردنية المصرية في أقرب وقت»، وذلك بعد تأجيل هذه القمة التي كانت مقررة أمس، إلى أجل غير مسمّى.

(الأناضول)

زيارة البابا إلى العراق: لجنة لتنفيذ توصيات حرجة

لعبت الزيارة دورا تشجيعيا للعراقيين المسيحيين (مرتضى السوداني/الأناضول)

> لم تسفر زيارة البابا فرنسيس إلى العراق مطلع مارس الحالي، عن نتائج ملموسة بعد، لكن لجنة حكومية تعمل على تنفيذ بعض التوصيات لإعادة الثقة للمكون المسيحي العراقي، اهمها انهاء نفوذ المليشيات

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من عدم خروج أيّ نتائج ملموسة للزيارة التي أجراها البابا فرنسيس إلى العراق، مطلع شهر مارس/آذار الحالي، واستمرت أربعة أيام، إلا أن مصادر حكومية رفيعة في بغداد، أبلغت «العربي الجديد» بأن لجنة وزارية تتولى حالياً تنفيذ توصيات عدة ناتجة عن الزيارة، وتهدف إلى معالجة عدد من المشاكل في محافظتي نينوى وبغداد، والتي تتعلق بحقوق العراقيين المسيحيين. ومن أبرز هذه الملفات، إنهاء نفوذ المليشيات المسلحة الحليفة لإيران في مناطق سهل نينوى، ذي الغالبية العربية المسيحية والأشورية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة قضائية لمراجعة المسيحيين العامة، كالكنائس والأديرة والنوادي والأوقاف الدينية المسيحية المختلفة، سواء في بغداد أو في المحافظات الأخرى. كما ستبحث اللجنة ملف الأملاك الخاصة، فضلاً عن مسألة إعادة الاعتبار للمكوّن المسيحي ضمن الموازنة في أجهزة ومؤسسات الدولة.

وزار البابا فرنسيس، مطلع مارس الحالي، مدن بغداد والنجف وذي قار وأربيل والموصل، وكذلك سهل نينوى ضمن محافظة نينوى المذكورة شمالي العراق، وأسهمت زيارته في تسليط الضوء على ما يعانيه المسيحيون في هذا البلد. وزار بابا الفاتيكان أحد أقدم الكنائس التاريخية التي تعرضت للتدمير خلال اجتياح تنظيم «داعش» لمدينة الموصل، وهي كنيسة حوش البيعة، حيث التقى بحشود من العراقيين من مختلف الطوائف، قبل أن يتجول في المكان، ويطلّع على حجم الدمار الحاصل في المنطقة. ثم انتقل فرنسيس بعد ذلك إلى بلدة قرقوش التاريخية في قضاء الحمدانية، ضمن سهل نينوى، حيث أقيمت الصلاة على أرواح ضحايا الإرهاب في كنيسة الطاهرة. ودعا البابا، في كلمة له، مسيحيي الموصل للعودة إليها، معتبراً أن «التقاطعات المأساوي في أعداد تلاميذ المسيح، هنا وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، إنّما هو ضرر جسيم لا يمكن تقديره»، وقال: «نرفع صلاتنا ترحماً على ضحايا الإرهاب»، معتبراً أن ملامح الحرب واضحة على الموصل.

وتراجع عدد السكّان العراقيين المسيحيين إلى أقلّ من 500 ألف مواطن، خلال السنوات الأخيرة، بعدما كان يقارب المليوني مواطن نهاية تسعينيات القرن الماضي، وذلك بحسب آخر إحصاء سكّاني أجري قبل الغزو الأميركي للبلاد (عام 2003). وهاجر معظم هؤلاء إلى دول غربية مختلفة، واستقر الكثير منهم في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسويد ضمن برامج لجوء وفرتها تلك الدول للأقليات الدينية في العراق، بعد معاناة كثيرة عاشوها بعد العام 2003، واعتداءات ممنهجة بحقّهم مارستها جماعات تكفيرية ومليشيات مسلحة، خصوصاً عقب انتهاء مرحلة احتلال «داعش» لمدن نينوى، والتي تسببت بموجات نزوح ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ العراق.

وفي السياق، أفاد مسؤول عراقي بارز في بغداد، لـ«العربي الجديد»، رداً على سؤال حول نتائج الزيارة التي أجراها بابا الفاتيكان، بأن لجنة حكومية تتولى تنفيذ توصيات عدة ناتجة عن الزيارة، وبحث ملاحظات أثيرت خلال زيارة البابا للعراق واجتماعه مع رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وأوضح المسؤول أن «اللجنة الحكومية تركز في الوقت الحالي على إعادة ترتيب الأوضاع في بلدات وقرى سهل نينوى، وحصر الملف الأمني هناك بيد القوات الأمنية، وفتح باب التطوع لأبناء هذه البلدات للعمل في سلك الشرطة، بالإضافة إلى إبعاد الفصائل المسلحة عن مراكز البلدات بشكل لا يتيح لهم أي احتكاك مع السكان المحليين». ويجري التركيز أيضاً، بحسب المصدر، على «تسريع عمليات إعادة الإعمار وتأهيل المناطق، وتقديم تسهيلات لمنظمات وجهات أوروبية قرّرت بعد زيارة البابا مساعدة هذه المناطق».

وأوضح المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن ملف الاستيلاء على الأملاك المسيحية يبقى الأضخم، وتحتل بغداد المساحة الكبرى فيه، متحدثاً عن جهات نافذة ومسلحة، وتملك غطاء سياسياً، تمكّنت من التلاعب بأوراق رسمية والاستيلاء على تلك المنازل أو ابتزاز أصحابها وبيعها بأسعار لا تتجاوز 30 في المائة من قيمتها الحقيقية، وهو ما سيتم تشكيل لجنة قضائية للتحقيق فيه. ولفت المصدر إلى أنه يجري حالياً دراسة إطلاق خدمة الكترونية في هذا الخصوص، حتى يتمكن من هم خارج العراق من التواصل وتقديم شكاويهم. وكشف المصدر أن مسؤولين في مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، يتواصلون مع رجال دين ومسؤولين في ديوان الوقف المسيحي حول هذا الشأن، وقد يتم الإعلان عن خطوات عملية، لكن بشكل تدريجي، خلال الفترة القصيرة المقبلة. وحول ما إذا كانت أي خطوات حكومية ستعتبر نافذة وتترجم إلى واقع، على أن تتصاع لها الجهات المعنية، مثل الفصائل المسلحة التي تنتشر في سهل نينوى، فاكتفى بالقول إن «هناك جهوداً حكومية متواصلة في هذا الشأن».

من جهته، لفت الأب البير هشام، وهو الذي كان الدليل العراقي للبابا خلال زيارته، لـ«العربي الجديد»، إلى أن «المعلومات الرسمية عن تطور ملف استرداد ممتلكات المسيحيين في بغداد وغيرها من المناطق قليلة، ونحن لسنا على اطلاع عليها». وأوضح هشام أن «هناك لجنة أسسّها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تعمل على هذا الملف، ولكن لا نملك أيضاً أي معلومات عنها»، متحدثاً عن «انتظار للإجراءات الحكومية الرسمية». واعتبر عضو البرلمان شيروان دوبرادني، أن «زيارة البابا فرنسيس إلى العراق، لعبت دوراً تشجيعياً للأسر المسيحية النازحة من مناطق الحمدانية وسهل نينوى عموماً، والتي تقدر بنحو خمسة آلاف أسرة، للعودة، ولكن إلى حدّ الآن لم تظهر نتائج كبيرة للزيارة التي لم يمر وقت طويل على انتهائها». وأوضح دوبرادني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «مناطق المسيحيين تحتاج إلى تنسيق أمني للقوات الأمنية الممسكة بزمام الأمور على الأرض فيها، وإلى مزيد من عمل المنظمات الدولية لإعادة ترميم المباني المهدمة، إضافة إلى منع التجاوزات الحاصلة على ممتلكات المسيحيين وأراضيهم، وتذليل كل العقبات أمام عودتهم إلى مناطقهم واندماجهم بمجتمعاتهم الأصلية».

وفيما رأى القيادي في الحركة الديمقراطية الأشورية، النائب السابق عماد يوحنا، أن «زيارة البابا للعراق كانت جيّدة وإيجابية بالنسبة للمسيحيين والعراقيين عموماً، إلا أن ما يؤسفنا هو أنها لم تُستغل من قبل الحكومة العراقية، من خلال التوجه نحو المجتمع الدولي والحصول على دعم لبناء وإعادة إعمال المناطق العراقية التي زارها البابا، لا سيما أن زيارته مثّلت رسائل طمأنة للعالم». وأوضح يوحنا، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الحكومة العراقية لم تتقدم بشيء ملموس إلى غاية الآن بشأن ملف استرداد ممتلكات المسيحيين، أو ترتيب الأجواء العامة لعودة النازحين منهم والمهاجرين إلى العراق، بسبب المشاكل الأمنية والسياسية والخراب الحاصل في مناطقهم».

وقف عمليات عقارية

لفت المسؤول العراقي البارز في بغداد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، الى ان «ما يمكن الجزم به اليوم، في ما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية التي تبحث التوصيات إثر زيارة البابا، وتحديداً حول ملف الأملاك المسيحية، هو أنه تمّ وقف عمليات بيع واستملاك المنازل والعقارات بكلّ أشكالها التي يملكها عراقيون مسيحيون، الا بحضورهم شخصياً»، موكداً انه تمّ وضع حجز على قسم آخر من هذه العمليات بسبب شبهات تلاعب بها».

الغلاف

يتفاقم التفلت الأمني في العاصمة السودانية الخرطوم، ويعزوه كثيرون إلى ازدحام عناصر الحركات المسلحة فيها، بعد التوقيع على اتفاق السلام بينها وبين الحكومة الانتقالية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويأتي ذلك وسط بطء في تنفيذ ملف الترتيبات الأمنية، وإدماج هذه القوات في الجيش النظامي، وهو ما يتحمل مسؤوليته مجلس السيادة ووزارة الدفاع، فيما يشعر السكان بالقلق من حصول انهيار أمني، يحذر متابعون من تحوله إلى تهديد للأمن القومي، ومن دخول البلاد في حالة «اللادولة»

«جيوش» الخرطوم

زحمة مسلحين تثير مخاوف من انفجار أمني

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تزدحم العاصمة السودانية الخرطوم بمئات العناصر المسلحة من الحركات التي استفادت اتفاق السلام الموقّع بينها وبين الحكومة الانتقالية، في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لإرسال قوات لها إلى العاصمة، والتي شهدت في الأيام الأخيرة أكثر من حادث مسلح، بالتوازي مع حديث عن عمليات تجنيد للحركات وبيع رتب عسكرية. هذا الأمر أثار قلقاً كبيراً، ومخاوف من تفجّر الوضع كلياً مع تعدد «الجيوش» داخل العاصمة السودانية، وتعقيدات المشهد السياسي العام في البلاد.

وقبل أيام، أصيب سُكان حي بري والأحياء المجاورة له، شرق الخرطوم، بالهلع والخوف، عقب سماعهم تبادل إطلاق نار كثيف في قلب الحي العريق. وبعدما هدأت الأوضاع، اكتشفوا أن تبادل النار وقع بين الشرطة ومنتسبين لحركة «تمازج» (منشقة عن «الحركة الشعبية لتحرير السودان»)، إحدى الحركات التي وقّعت على اتفاق السلام مع الحكومة الانتقالية في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وبحسب الرواية الرسمية، فإن قسماً للشرطة في الخرطوم تلقّى بلاغاً من حركة «تمازج» ضد مجموعة انشقت عنها، وانتحلت اسم وصفة الحركة، للقيام بعملية تجنيد أفراد واستقطابهم. وبموجب ذلك البلاغ، هرعت الشرطة إلى مقر المجموعة للقبض على عناصرها من داخل إحدى الشقق، لكن المجموعة رفضت الانصياع، وتبادلت مع قوات الشرطة إطلاق النار، ما أدى إلى إصابة عنصر من الشرطة وآخر من المجموعة.

شكوك مستمرة حول انضباط «الدعم السريع» (إياسو يوشي شيبا/فرانس برس)

«الجيوش» في العاصمة الخرطوم، التي وفدت إليها حتى الآن قوات تمثل كلّ الحركات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام. ويأتي ذلك بالتزامن مع حادث آخر سبق اشتباك بري، حينما استولت قوات تابعة لـ«حركة تحرير السودان» على موقع اللجنة الأولمبية الدولية في الحديقة الدولية، في ضاحية الصحافة في العاصمة، مستخدمة سيارات دفع رباعي وأسلحة ثقيلة، وحوّلت المكان إلى ثكنة عسكرية. ولم تخرج تلك القوات من الموقع المذكور إلا تحت ضغوط كثيفة من اللجنة الأولمبية، التي لجأت إلى اللجنة الدولية الأولمبية.

ومنذ أن وُقّعت اتفاقية السلام بين الحكومة والحركات المسلحة، أرسلت بداية «حركة تحرير السودان» بزعامة ميني أركو ميناوي، قوات إلى العاصمة، وأقامت داخل الحديقة الدولية في الخرطوم، قبل نقلها إلى منطقة السليت بقرار من رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان. وإضافة إلى هذه القوات، وصلت طلائع أخرى من قوات تجمع «قوى تحرير السودان»، وهي أيضاً من الحركات التي وقّعت على اتفاق السلام، ويقودها عضو مجلس السيادة الانتقالي، الطاهر أبو بكر حجر، حيث وجدت استقبالاً رسمياً من الجيش السوداني. كما حضرت وحدات حراسة عسكرية أخرى تابعة لحركة «العدل والمساواة»، التي يتزعمها وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جبريل إبراهيم، وقوات مماثلة تتبع لـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة مالك عقار، عضو مجلس السيادة الانتقالي أيضاً. ثم ظهرت بعدها قوات لحركات غير رئيسية، مثل «تمازج»، وانضمت في اللحظات الأخيرة لاتفاق السلام. ويدور همسٌ كبير وسط المواطنين عن عمليات تجنيد وبيع رتب عسكرية، وهو الأمر الذي نفته الحركات مراراً.

وإضافة إلى الحركات المسلحة، تنتشر في الخرطوم أيضاً قوات «الدعم السريع» التي يقودها نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وهي قوات بدأت كمليشيا قبلية، قبل أن يقنّن وضعها النظام السابق في عام 2013، بسنّ قانون خاص لها يجعل منها قوات نظامية تتبع للقوات المسلحة، لكن ثقة شكوكاً مستمرة تساور الكثيرين حول مدى التزام «الدعم السريع» وانضباطها.

ويرى المواطن صالح النور، وهو أحد سكّان ضاحية بري، أنه من غير المعقول مطلقاً تواجد قوات عسكرية وسط المدنيين، حيث من الواجب نقلها إلى أطراف الخرطوم، على أن تُضبط وتراقب في كل تحركاتها، لا سيما حركة الأسلحة، مؤكداً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الهلع أصاب الجميع حينما بدأت الأحداث الأخيرة التي كان يمكن أن تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا «لولا اللطف الإلهي».

وتعليقاً على هذه التطورات، يرى الخبير العسكري، الفريق محمد بشير سليمان، أنه لا يمكن وصف تعدد الجيوش داخل الخرطوم بغير «الفوضى» التي ستحوّل السودان ككل إلى حالة اللادولة، معتبراً أن ذلك سيكون تهديداً خطيراً للأمن القومي بعناصره العسكرية والاقتصادية والاجتماعية. ويعزو سليمان ما يحدث، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى عدم الدقة وسوء التخطيط في محور الترتيبات الأمنية ضمن اتفاق السلام الموقّع بين الحكومة والحركات المسلحة، والذي كان من الواجب أن يحدد على وجه الدقة طريقة تجميع هذه القوات في مناطق القتال فقط، وبعد ذلك تنشأ لجان لدمجها في الجيش أو تسريحها. ويتم ذلك، بحسب رأيه، بعد إدماج هذه القوات في المجتمع المدني، من خلال تأهيلها نفسياً واجتماعياً وتوفير سبل كسب العيش لعناصرها، مشدداً على أهمية تطبيق المعايير المطلوبة في عملية التحاقهم بالجيش أو الشرطة أو جهاز الاستخبارات العامة. ويتوقع سليمان حدوث انهيار أمني في الخرطوم ومناطق أخرى إذا ما استمرت طريقة التعامل على المنوال ذاته، خصوصاً في ظلّ خطاب عنصري متطرف برز في الفترة الأخيرة، وفي ظلّ الاختراقات ووضع اليد على بعض المقار العامة من جانب تلك «الجيوش» التي دخلت حديثاً للخرطوم، محمّلاً مجلس السيادة كل المسؤولية المترتبة على هذا الخلل الأمني، بموجب الوثيقة الدستورية التي تبيّن بوضوح مهام المجلس في الشقّ الأمني.

من جهته، ينوه المحلل السياسي طاهر المعتصم، إلى أن البطء في تنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية هو السبب الرئيس في انتشار قوات الحركات المسلحة داخل الخرطوم، مبيناً أن التأخير يعود إلى عدم توفير التمويل المالي لعملية التنفيذ، ومحملاً المسؤولية في ذلك لوزارة الدفاع. ولا يستبعد المعتصم، في حديث لـ«العربي الجديد»، وجود رسائل سياسية تريد أن تبعث بها الحركات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام، من خلال إبراز قوتها العسكرية في الخرطوم، لإحداث توازن في القوة المؤثرة على المشهد السياسي. ويستدرك المحلل السياسي بقوله إن عدد تلك القوات ليس كبيراً حتى الآن، ويمكن تدريبها بالتشارك مع جهات أخرى لتؤدي مهمتها التي جاءت من أجلها، وهي تأمين قياداتها داخل الخرطوم، لا سيما أن تلك القيادات عيّنت كأعضاء في مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وبالتالي آلت مهمة حراستهم إلى جهات أخرى. في مقابل ذلك، يعتبر المتحدث باسم جيش «حركة تحرير السودان» - فصيل مناوي، الصادق علي، إن قوات حركات الكفاح المسلح لم تشكل يوماً أي خطر على المدنيين، سواء في مناطق النزاع أو في الخرطوم، مبيناً أن حركته حينما فكرت في إحضار قواتها للعاصمة، أرادت كسر الحواجز التي بنتها الحرب، وإتاحة الفرصة للتعارف بين القيادات العسكرية لبناء مزيد من الثقة. ويدين علي، في حديث لـ«العربي الجديد»، بشدة، ما أسماه «خطاب الكراهية» ضد وجود تلك القوات في الخرطوم، علماً أن الذين حضروا «هم جزء من النسيج الاجتماعي في البلاد». وحول سير تنفيذ الترتيبات الأمنية، يقر المتحدث ببطئها، لكنه يرى أنها تمضي في الاتجاه الصحيح، على أن تكون الأولوية لتشكيل قوات مشتركة من 12 ألف جندي لحماية المدنيين في دارفور، موضحاً أن عملية التنفيذ تحتاج إلى 10 سنوات، وإلى إرادة حقيقية حتى تكون نتيجتها النهائية هي تشكيل جيش قومي موحد بعقيدة واحدة.

حملة «أعداء السلام»

تستنكر الحركات المسلحة ما تعتبره «حملة ضدّها من أعداء السلام»، مشيرة إلى أنه بموجب اتفاق السلام، يُسمح لكل فصيل بإحضار 66 من عناصره المسلحة إلى الخرطوم لتأمين قياداته، وعدد آخر من العسكريين للمشاركة في اجتماعات عدد من اللجان العسكرية والأمنية، موكّدة أن كل ذلك يتم بالتنسيق مع الحكومة. وتفسر الحركات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام وجودها في الخرطوم، أيضاً، بتنفيذ الملف الخاص بالترتيبات الأمنية.

حديث عن عمليات تجنيد للحركات المسلحة وبيع رتب عسكرية

تفسر الحركات المسلحة وجودها في العاصمة بتأمين قياداتها

شرق غرب

السودان: وفاة مسؤولين في غرق قارب

أدى سوء الأحوال الجوية، أمس السبت، إلى غرق قارب في بحيرة النوبة شمالي السودان، على متنه 11 شخصاً من القيادات المحلية والأمنية. وبحسب مصادر فإن سبعة قياديين نجوا من الحادث، فيما لم يعرف بعد مصير البقية. وكان الوفد في طريقه من معبر أشكيت الحدودي مع مصر إلى معبر أرقين، لاستقبال وزير الداخلية عز الدين الشيخ، قبل غرق القارب.

(العربي الجديد)

الأردن: الإسلاميون يحذّرون من ضرب الحريات

حذرت لجنة الحريات وحقوق الإنسان في حزب «جبهة العمل الإسلامي» (الحركة الإسلامية) في الأردن، أمس السبت، من استمرار ما وصفته بـ«نهج التضييق على الحريات العامة والحياة السياسية والنقابية، وغياب لغة الحوار، وتراجع ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية المتعلقة بالحياة السياسية والحريات وتصنيفه كدولة غير حرة وسلطوية». وذكرت خلال مؤتمر صحافي أن عام 2020 كان الأسوأ في مجال الحياة السياسية والحريات منذ عهد الأحكام العرفية (في عام 1957).

(العربي الجديد)

لقاء قطري ـ تركي في إسطنبول

ناقش الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، ملفي سورية وليبيا، أمس السبت، مع نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في قصر «وحيد الدين» الرئاسي في إسطنبول. وضمّ اللقاء أيضاً وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، ورئيس جهاز الاستخبارات التركية هاكان فيدان.

(قنا، الأناضول)

فرنسا: اتهامات بالإرهاب لمرتبطين بـ«الكردستاني»

وجهت تهم بالإرهاب إلى تسعة أشخاص في فرنسا على علاقة مع حزب «العمال الكردستاني»، أمس السبت، حسبما أفاد مصدر قضائي. وكانت الشرطة الفرنسية أوقفت يوم الثلاثاء الماضي 10 أشخاص، ووجهت تهماً إلى تسعة منهم. والتهم هي «تمويل الإرهاب» و«الانتماء إلى عصابة إرهابية إجرامية» و«الابتزاز عبر عصابة منظمة مرتبطة بشبكة إرهابية». وجرت التوقيفات في مدينتي مرسيليا وباريس بطلب من قاض مكلف مكافحة الإرهاب، إثر تلقي معلومات حول أنشطة مرتبطة بحزب «العمال».

(فرانس برس)

بايدن يدعو شي وبوتين لقمة المناخ

أكد الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، مساء أول من أمس الجمعة، أن الولايات المتحدة دعت زعيمي الصين شي جين بينغ وروسيا فلاديمير بوتين، للمشاركة في قمة «يوم الأرض» بشأن تغير المناخ في إبريل/نيسان المقبل. وذكر البيت الأبيض في بيان أن الرئيسين ضمن 40 من زعماء العالم وجهت إليهم الدعوة إلى القمة، التي ستعقد في 22 و23 إبريل. وقال بايدن للصحافيين إنه لم يتحدث مع الزعيمين بعد «لكنهما يعلمان أنهما مدعوان». وستعقد القمة افتراضياً بسبب قيود كورونا وسيتم بثها عبر الإنترنت.

(رويترز)

الحدث

عقار القاهرة المنكوب: إخفاق سياسة تسيير المحليات

يُظهر انهيار عقار في ضاحية جسر السويس شرقي القاهرة، رداءة التعامل الرسمي مع إدارة الأزمات، بدءاً من التأخر في تنفيذ كامل مفاصيل اللامركزية الإدارية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

ضعق المصريون فجر أمس السبت بثالث فاجعة خلال خمسة أيام فقط، بانهيار عقار في تقسيم عمر بن الخطاب بالسلام في ضاحية جسر السويس شرقي القاهرة، مما أسفر عن مصرع عشرة مواطنين، وإصابة أكثر من 40 شخصاً. وأججت الفاجعة تراكم الأزمات على كاهل السلطات المصرية، مع تعمّق ظاهرة فشل الأجهزة في إدارة الأزمات، رغم إعادة هيكلتها على يد الجيش والشرطة. وتجلى الفشل في تعاطي هيئة قناة السويس مع قضية السفينة الجانحة، وتعاطي وزارة النقل مع واقعة حادث تصادم قطاري سوهاج، بالإضافة التعاطي السلبي في ملف المحليات ودواوين المحافظات، وعجز إداراتها عن التنبه المبكر لتلك المشاكل، خصوصاً إذا كانت متوقعة أو مرجحة الحدوث أو وارداً تكرارها.

وبالتركيز على المحليات التي كانت مجال انهيار العقار المكون من 10 طوابق في قلب العاصمة، يبدو أن الكارثة كان من السهل توقعها، لكن محافظ القاهرة اللواء خالد عبد العال، الذي كان مديراً لأمن العاصمة قبل تعيينه محافظاً لها، لم يمض قدماً في اتخاذ الإجراءات الكافية لمنع حدوث مثل تلك الكارثة على الرغم من التحذير منها منذ فترة قصيرة. مع العلم أن محافظة الجيزة، القطب الثاني للعاصمة، شهدت مطلع العام الحالي واقعة قريبة باشتعال حريق ضخم في العقار المطل على الطريق الدائري في فيصل، الذي تم نسفه منذ أسبوعين، بعد عجز السلطات عن إخماد الحريق الذي تسبب فيه وجود ورشة لصناعة الأحذية داخل العقار. ولا يختلف تقسيم عمر بن الخطاب الذي شهد انهيار العقار أمس عن منطقة عقار الدائري لجهة انتشار المخالفات، لكن على مدار عامين وتسعة أشهر قضاها عبد العال محافظاً للقاهرة، لم يكن الاهتمام كبيراً بإزالة الأخطار القائمة على أرواح الأهالي في منطقة التقسيم بصفة خاصة، وضاحيتي السلام وجسر السويس بصفة عامة. وجولات عبد العال القليلة في المناطق الأكثر خطورة، لم تبدأ إلا أخيراً بعد حريق عقار الدائري، بناء على تعليمات من وزير التنمية المحلية اللواء محمود شعراوي.

ودون الالتفات أنه في 17 فبراير/ شباط الماضي، أعلنت محافظة القاهرة شن حملات على المخازن والورش والمصانع غير المرخصة في منطقة تقسيم عمر بن الخطاب، عبر إغلاق الورش والمخازن غير المرخصة التي تحتوي على مواد قابلة للاشتعال، وانتهت بغلق وتشميع أربعة مخازن للأقمشة، وعدد محدود من الورش والشقق السكنية المتحولة إلى ورش صغيرة ومخازن. ووفقاً لمصادر من سكان المنطقة، فإن هذه الحملة لم تستمر لأكثر من ثماني ساعات، وغابت الأجهزة منذ ذلك الحين عن الانتشار لحل المشاكل وبحث الشكاوى المتعددة من الأهالي بشأن المخالفات الخطيرة على المنشآت والأرواح، والتي قدّمت بخصوصها أيضاً طلبات إحاطة في مجلس النواب من دون طائل.

ومن غير المعلوم تماماً ما إذا كان العقار المنهار قد شملته بعض تلك الشكاوى، لكنه جزء لا ينفصل من صورة كلية للتقسيم، سمحت الدولة على مدار السنوات الخمس الماضية، تحت قيادة التركيبة العسكرية الشرطية للسلطة، بتفاقم المخالفات الخطيرة فيها. وتبين أن العقار كان يضم ورشة كبيرة ومخزناً للأقمشة وآخر للملابس الجاهزة، إلى جانب عدم التأكد من سلامة وصحة التراخيص الحاصل عليها العقار إنشائياً من الأساس.

وبات الفشل التنفيذي في التعامل مع ملف المحليات ثابتاً، بفعل اقتصار التعاطي معه على الناحية الاقتصادية، التي تهدف في المقام الأول إلى مكافحة الفساد المالي والقبض على المسؤولين المرتشين وتعظيم عوائد الدولة. وهو ما يعزز حاجة المجتمع المصري الكبيرة إلى سلطة محلية قوية منتخبة لها صلاحيات مراقبة عمل الأجهزة المختلفة في مجالها الجغرافي، وتوجيهها والرقابة المالية والإدارية عليها، فضلاً عن ضمان تلبية مطالب الأهالي والعمل على حل مشاكلهم.

ويعود تعطيل النصوص الدستورية الصادرة عام 2014، والزمت الدولة بالتحول تدريجياً إلى نظام الإدارة المحلية الجديد، إلى رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، الذي تدخل لمنع تسريع إجراء الانتخابات المحلية لتأجيل حدوث نزاع بين أجهزة نظامه حول السيطرة على التنظيمات المحلية الجديدة.

وكان من المتوقع أن يتم الالتزام بالاستحقاق الدستوري سريعاً، على أن تُجرى انتخابات المحليات خلال عام 2017، غير أنه تمّ تجميد المشروع منذ مطلع ذلك العام، بسبب مخاوف النظام من سيطرة فلول الحزب الوطني المنحل ورموز عهد الرئيس الراحل حسني مبارك على المجالس المحلية. سيطرة تبدو حالياً محكمة بواسطة تعدد الجهات المنتمية للنظام، التي تملك سلطة إدارة الأمور التنفيذية في مختلف المناطق، وعلى رأسها المخابرات العامة والرقابة الإدارية ومساعدو ومستشارو المحافظين الذين تخرجوا في الأكاديمية الوطنية للشباب والبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، ولم تستجب الدولة على مدى أكثر من ست سنوات للإلزام الدستوري بإصدار قانون يحدد شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى، وانتخاب مجلس لكل وحدة محلية بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، مع اختصاصها بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية. ويشير قلق الدولة من هذه الاستحقاقات الدستورية أنها توفر حماية لقرارات المجلس المحلي في حدود اختصاصه باعتبارها نهائية، ولا يجوز تدخل السلطة التنفيذية فيها، إلا لمنع تجاوز المجلس لهذه الحدود، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو بمصالح المجالس المحلية الأخرى.

لم يتخذ محافظ القاهرة الإجراءات الكافية لمنع حدوث الكارثة

انهار العقار فجر أمس في ضاحية جسر السويس (فرانس برس)

خاص

حملة نيابية على كامل الوزير لإطاحته

تلقى أعضاء في البرلمان المصري تعليمات من جهاز الاستخبارات بدء الهجوم على وزير النقل كامل الوزير، تمهيداً لإطاحته، على خلفية حادث سوهاج

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر برلمانية مطلعة في مصر، أن أعضاء البرلمان ممن يعرفون بـ«تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»، المشكّلة بمعرفة جهاز الاستخبارات العامة، تلقوا تعليمات من قيادات في الجهاز بالهجوم على وزير النقل كامل الوزير، تمهيداً لإطاحته من منصبه ضمن تعديل وزاري محدود، على خلفية حادث تصادم قطاري سوهاج، جنوب مصر، أول من أمس الجمعة، والذي أسفر عن وفاة 32 راكباً حتى الآن، وإصابة 165 آخرين. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن التعليمات ركّزت على تقديم طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة، وغيرها من الأدوات الرقابية ضد وزير النقل، وتمّ فيها تحميله المسؤولية السياسية عن حادث القطارين، إيذاناً بطرح مسألة التعديل الوزاري خلال الأيام المقبلة، متضمناً مجموعة من الملفوظين (المغضوب عليهم) داخل الحكومة، وعلى رأسهم وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل، ووزير قطاع الأعمال العام هشام توفيق، ووزيرة الصحة والسكان هالة زايد. وبيّنت المصادر أن تعليمات الهجوم على وزير النقل، لم تشمل بعد نواب البرلمان عن حزب «مستقبل وطن»، الحائز الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، والذي يتحكّم جهاز الأمن الوطني في قراراته من وراء ستار. وأوضحت المصادر أن «الوزير لا يزال يتمتع ببعض النفوذ لدى الدائرة المقرّبة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ويضغط عليها في الوقت الراهن للإبقاء عليه في منصبه».

في غضون ذلك، تقدّم رئيس هيئة «الحزب المصري الديمقراطي» في مجلس النواب، بطلب إحاطة إلى رئيس المجلس، حنفي جبالي، طالب فيه بـ«التحقيق الفوري مع المسؤولين عن الحادث، ومحاسبتهم، وتشكيل لجنة تقصي حقائق للوقوف على ملابسات الحادث الأليم، الذي أسفر عن وفاة مواطنين أبرياء فقدوا أرواحهم نتيجة للاستهتار». كذلك تقدّم النائب عن «تنسيقية شباب الأحزاب» عمرو درويش، بطلب إحاطة، قال فيه إن «الوطن عاش لحظات شديدة الحزن إثر الحادث المأساوي بتصادم قطاري سوهاج، وعلى أثر هذه الفاجعة خرج علينا البعض بتصريحات غير ملائمة، تعكس عدم الإحساس الكامل بالمسؤولية»، في إشارة إلى تصريحات وزير النقل عن عبث «مجهولين» في مكابح الطوارئ بأحد القطارين. وشدّد درويش على أن «دماء الضحايا الذين ارتقوا إلى السماء، وكذلك الام المصابين، لا يجب أن تذهب هباءً»، وعلى «ضرورة محاسبة المقصرين حساباً رادعاً، بصورة تمثل إنذاراً لكل من تسول له نفسه الاستهانة بأرواح المصريين».

وتقدّمت عضوة المجلس عن «تنسيقية شباب الأحزاب» أميرة صابر، بطلب إحاطة، رأت فيه أنه «يجب معاقبة ومحاسبة كل مسؤول كان طرفاً في هذا التقصير، حساباً عسيراً، وسنستخدم كل الأدوات الرقابية لنقف على حقيقة الأمور، فدماء المصريين أغلى كثيراً من أن يستمر هذا النزيف المستمر من دون تدخل حاسم للردع، وإصلاح الأوضاع المتردية في هذا القطاع».

من جهتها، تقدمت النائبة في مجلس الشيوخ عن حزب «الوفد»، أمل رمزي، أمس السبت، بطلب مناقشة عامة إلى رئيس المجلس عبد الوهاب عبد الرازق، للوقوف على ملابسات حادث تصادم قطاري سوهاج، داعية في الطلب إلى ضرورة حضور الجهات المعنية للمجلس للوقوف على أبعاد الحادث، والمتسببين فيه، ومعاقبة المقصرين في حال ثبوت تقصير متعمد. ورأت رمزي أن العنصر البشري هو أحد أهم العناصر التي تحتاج إلى التطوير، فالغالبية العظمى من حوادث السكك الحديدية في مصر ترجع إلى خطأ العنصر البشري، وهو ما يُبرز جلياً ضعف قدرة بعض العناصر البشرية في هيئة السكك الحديدية، وحاجتها إلى التدريب والتأهيل الجيد. ولفتت إلى أن نواب البرلمان «على أتم الاستعداد للتعاون بكافة الأدوات الرقابية لمواجهة هذا التقصير، ومنع تكراره مجدداً»، مشددة على «ضرورة توقيع الجزاء الرادع لكل من تسبّب في هذا الحادث الأليم بإهمال أو بفساد أو بسوء من دون استثناء أو مماطلة».

وتولى كامل الوزير حقيبة النقل في مارس/ آذار 2019، على خلفية رغبة السيسي في تعميم «الضبط والربط» العسكري على هذا القطاع المدني، بعد وقوع 4 حوادث كبيرة للقطارات بين عامي 2017 و2019، راح ضحيتها العشرات من المصريين الأبرياء. واختار السيسي الوزير، المشهود له عسكرياً بالانضباط والصرامة، وإنجاز أوامره بغض النظر عن أي اعتبارات فنية ومالية، وسط ترحيب واسع من نواب البرلمان الموالين للنظام ووسائل الإعلام الموالية، آنذاك، إلى حدّ ظهور دعوات لتوليه رئاسة الوزراء، حتى قبل إنجاز أي تقدم في قطاع النقل.

وبعد تولي الوزير بأيام، بدأت مسيرة حوادث القطارات في عهده: ففي مارس/ آذار 2019، سقطت عجلة من بوجي بعربة توليد القوى في قطار ركاب بورسعيد ـ الإسماعيلية، من دون حدوث أي إصابات. وفي إبريل/نيسان من العام ذاته، تكرر الحادث في قطار بكفر الشيخ أسفر عن إصابة 9 مواطنين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، وقع حادث إجبار شابين على القفز من قطار في طنطا، ليلقى أحدهما مصرعه، نتيجة تعليمات الوزير الصارمة لعاملي القطارات بعدم السماح بوجود الباعة الجائلين أو أشخاص على متن القطارات من دون تذاكر، وتهديد العاملين بالخصم من مرتباتهم ومعاقبتهم. وبعدها بأيام، وقع حادث تصادم في الأقصر بين قطار وسيارة أجرة، راح ضحيته 4 مواطنين. وفي مارس/ آذار 2020، وقع حادث تصادم بين قطاري ركاب بين محطتي إمبابة ورمسيس، أسفر عن إصابة 13 شخصاً. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، خرج قطار في كفر الشيخ عن سكّته ليقتل شاباً. وفي فبراير/ شباط الماضي، وقع حادث تصادم آخر بين قطار وسيارة في أسيوط نتجت عنه إصابات معدودة.

يتمتع الوزير بنفوذ لدى الدائرة المقربة من السيسي

تحدث الوزير عن عبث «مجهولين» في مكابح الطوارئ (فرانس برس)

الحدث

نفّذ الجيش في ميانمار أمس مجزرة هي الأكبر بحقّ المحتجين منذ الأول من فبراير على انقلابه ضد الحكومة المدنية، وذلك باستهدافهم في الرأس أو في الظهر مباشرة خلال تظاهراتهم، فيما يبقى التحرك ورد الفعل الدولي بطيئاً

يواصل المحتجون النزول إلى الشوارع رغم تحذيرات الجيش (الأناضول)

حمام دم في ميانمار

نحو 100 قتيل بنيران العسكر في «يوم المقاومة»

تحدى «التاتمادو»، وهو الاسم الذي يطلق على الجيش في ميانمار، أمس السبت، التحذيرات الأممية التي صدرت عشية «يوم القوات المسلحة» في هذا البلد، والذي صادف أمس، لمناسبة ذكرى بدء مقاومة الاحتلال الياباني عام 1945، منفذاً حملة قتل هي الأوسع تجاه المتظاهرين المسلمين، والذين يواصلون حراكهم منذ بداية فبراير/ شباط الماضي، احتجاجاً على الانقلاب العسكري ضد الحكومة المدنية، ما أدى إلى وقوع حمام دم راح ضحيته عشرات القتلى. وفيما لا تزال الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي قابعة في السجن، ومعها عدد من المعتقلين من وجوه حزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية»، يتمادى الجيش في ميانمار، في صدّ الاحتجاجات بذريعة «منع الأعمال الإرهابية»، بعدما حذّر إعلامه من أن المحتجين قد يواجهون «طلقات رصاص في الرأس أو الظهر». ونتيجة ذلك، سقط أمس 93 قتيلاً على الأقل، بينهم أطفال، أضيفوا إلى أكثر من 300 قتيل سقطوا منذ بدء الاحتجاجات، في وقت لم تخرج ردود فعل المجتمع الدولي، حتى الآن، عن مستوى التنديد.

وذكرت تقارير إخبارية عدة، وإفادات شهود عيان، تحدثوا لوكالات الأنباء، أن قوات الأمن قتلت في ميانمار أمس 93 محتجاً في جميع أنحاء هذا البلد الواقع في جنوب شرقي آسيا، في أحد أكثر أيام الاحتجاجات دموية منذ انقلاب الشهر الماضي. وجاءت المجزرة الجديدة بحق المتظاهرين السلميين، لتتخطى أرقامها حصيلة القتلى الذين وقعوا في 14 مارس/ آذار الحالي، حين قتل ما بين 75 و90 شخصاً في يوم واحد على يد العسكر، كما تصادفت مع ذكرى «يوم القوات المسلحة» أو ما كان يعرف بـ«يوم المقاومة» ضد اليابان، بعد الحرب العالمية الثانية. وكان التلفزيون الرسمي في ميانمار قد ذكر أول من أمس الجمعة أنّ المحتجين يواجهون خطر التعرض لإطلاق النار عليهم «في الرأس والظهر». لكن على الرغم من ذلك، فقد خرج المحتجون أمس إلى شوارع رانغون ومانداليي وبلدات أخرى، ما عرّضهم لعملية سحق دموية، حيث قتل الجيش 93 منهم، من دون تبيان حجم الإصابات. وقالت بوابة «ميانمار ناو» الإخبارية إن 91 شخصاً قتلوا في أنحاء البلاد على أيدي الأمن، في وقت ذكر فيه إحصاء صادر عن باحث مستقل في رانغون، رفض الكشف عن اسمه لوكالة «أسوشييتد برس»، أنّ العدد الإجمالي للقتلى بلغ 93. منتشرين في أكثر من 20 مدينة وبلدة. من جهتها، ذكرت وسائل إعلام محلية أن صبياً لا يتجاوز الخامسة من عمره كان من بين ما لا يقل عن 29 قتلوا في مانداليي، إضافة إلى 24 على الأقل قتلوا في رانغون، بحسب «ميانمار ناو». كذلك قتل طبيب في وندوين، وفتاة تبلغ 14 عاماً في ميكتيلا، بحسب «فرانس برس». وفي منطقة ساغاينغ، قتل 5 أشخاص على الأقل في مدينتين، أحدهم فتى في الـ13 من عمره.

أعلنت المعارضة تشكيل حكومة ائتلافية فيدرالية قريباً

ندّدت لندن وواشنطن وبروكسل بحمام الدم الجديد

وفي ولاية شان شمال شرقي البلاد، فتحت قوات الأمن النار على طلاب جامعيين، ما أسفر عن مقتل 3 أشخاص على الأقل، فيما تحوّلت مسيرة في مدينة باغان السياحية إلى حالة من الفوضى بعد مقتل مرشد سياحي متظاهر. وكانت «جمعية مساعدة السجناء السياسيين»، قد أفادت أول من أمس الجمعة بأنّ 330 شخصا قتلوا، من بينهم عدد كبير برصاص في الرأس، فيما اعتقل نحو 3 آلاف، منذ الانقلاب.

وبينما كانت قواته تطلق بدم بارد النار على المحتجين الذين ينفذون عصياناً مدنياً منذ انقلاب الأول من فبراير، أعاد رئيس المجلس العسكري، الجنرال مين أونغ هلاينغ، خلال عرض عسكري في العاصمة نايبيداو، الحديث عن عزم سلطاته على إجراء انتخابات، مؤكداً أن الجيش «سيحمي الشعب» وهو «يسعى جاهداً لتحقيق الديمقراطية». هذه المطالب التي لا ينفذها الجيش في الواقع كانت قد شدّدت عليها المبعوثة الأممية إلى ميانمار، كريستين بورغنر، عشية ذكرى «يوم المقاومة»، والذي كان أحد أبطاله عام 1945 والد أونغ سان سو تشي، أونغ سان، الذي اغتيل في 1947. وبالمناسبة، استعرض المجلس العسكري أمس قوته بعرض عسكري كبير، حذّر خلاله هلاينغ من أن نظامه لن يتسامح مع الأفعال «الإرهابية»، ومن أن أفعال «الإرهاب التي يمكن أن تضر باستقرار وأمن البلاد» غير مقبولة. وقال إن «الديمقراطية التي نرغب بها، ستكون غير منضبطة إذا لم يحترموا القانون وانتهكوه».

ورداً على ذلك، وصف الدكتور ساسا، وهو المتحدث باسم جماعة «سي آر بي إتش» المناهضة للمجلس العسكري، والتي أنشأها النواب المنتخبون الذين أطاحهم الانقلاب، «يوم القوات المسلحة» بـ«يوم عار على القوات المسلحة»، وذلك في منتدى على الإنترنت. كذلك ندّد النواب المعارضون للمجلس العسكري والمجتمعون تحت اسم «برلمان الظل»، بالاستعراض العسكري الذي جاء بعد 7 أسابيع دموية، رافضين «السماح لجنرالات الجيش بالاحتفال بعدما قتلوا أشقاءنا وشقيقاتنا».

ويحضر في العادة «يوم القوات المسلحة» في ميانمار مسؤولون أجانب ودبلوماسيون، إلا أن المجلس الذي لم يتمكن من الحصول على اعتراف دولي منذ استيلائه على الحكم في البلاد ذكر أن 8 وفود دولية فقط حضرت العرض أمس، بينها وفدا الصين وروسيا.

في هذه الأثناء، أعلن القائم بأعمال رئيس الحكومة المدنية في ميانمار، مان وين خاينغ ثان، عن تشكيل حكومة ائتلافية فيدرالية قريباً، بعد إجراء مفاوضات مع القوى السياسية، مشدداً على الحاجة لتشكيل جيش اتّحاد فيدرالي لحماية المتظاهرين. وأكد مان، في خطاب بمناسبة الذكرى، «ضرورة التعاون بشكل عاجل مع الإخوة والأخوات العرقيين» لهذا الهدف.

دولياً، ندّدت سفارات الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة بحمام الدم الجديد في ميانمار. ورأى وفد الاتحاد الأوروبي في رانغون، أمس، أن «اليوم الـ76 للقوات المسلحة الميانمارية سيبقى محفوراً باعتباره يوماً للإرهاب والخزي»، مضيفاً أن «قتل المدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال، عمل لا يمكن الدفاع عنه». كذلك نددت بريطانيا، المستعمر السابق للبلاد، بقوات الأمن، مضيفة أنها «ألحقت العار بنفسها بإطلاق النار على المدنيين العزل». ونددت السفارة الأميركية في ميانمار بقتل المدنيين، لافتة في بيان إلى وقوع إطلاق نار على المركز الأميركي في رانغون، ومؤكدة فتح تحقيق في الحادث.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس، الأناضول)

مشاركة روسية

ذكرت وزارة الدفاع الروسية، أن معدات عسكرية روسية الصنع، شاركت في العرض العسكري الذي نظمه الجيش في ميانمار أمس السبت بمناسبة «يوم القوات المسلحة». وأوضحت الوزارة، بحسب ما نقلت عنها وكالة «انترفاكس» الروسية للأنباء، أن المعدات تشمل دبابات ومقاتلات ومروحيات.

إضاءة

كوريا الشمالية تردّ على بايدن: سنواصل التصعيد

يستمرّ التوتر على خط العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، مع تهديد بيونغ يانغ بمواصلة التصعيد العسكري، أمس السبت، في رد فعل على تنديد الرئيس الأميركي جو بايدن بإطلاقها صاروخين في إطار تجاربها العسكرية. وأطلق الشمال صاروخين باتجاه بحر اليابان، المعروف في الكوريتين باسم «بحر الشرق»، يوم الخميس الماضي، ومع أنهما لم يطاولا المنطقة الاقتصادية البحرية اليابانية، إلا أن بايدن اعتبرهما «ينتهكان» قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، محذّراً من أنّه «ستكون هناك ردود فعل إذا اختاروا التصعيد». ولم يحدد بايدن نوعية الردّ المقرر، رغم أنه من المرجح أن يرتبط بتشديد العقوبات على كوريا الشمالية. وأعلنت كوريا الشمالية، مساء أول من أمس الجمعة، أنّ ما أطلقته في بحر اليابان الخميس كان «مقذوفاً تكتيكياً موجّهاً» جديداً. في السياق، ردّ المسؤول الكبير في كوريا الشمالية، ري يونغ شول، الذي أشرف على عملية إطلاق الصاروخين في بيان نقلته وكالة الأنباء الكورية الشمالية، أمس، وقال إن «تعليقات كهذه من قبل الرئيس الأميركي تعتبر تعدياً واضحاً على حق دولتنا في الدفاع عن النفس واستفزازاً لها». وأضاف في بيانه أن الشمال يعرب عن «خشيته العميقة من الخطأ الذي ارتكبه الرئيس الأميركي في اعتبار التجارب الصاروخية التي تجرى بشكل منتظم، وهي ممارسة لحقّ بلادنا في الدفاع عن النفس، بأنها انتهاك لقرار الأمم المتحدة». وأسف المسؤول الكوري لكشف بايدن عن «عدائيته الدفينة»، معرباً عن ظنه بأن «الإدارة الأميركية خطت بوضوح خطوتها الأولى بشكل خاطئ». وأضاف أنه «إذا واصلت الولايات المتحدة تعليقاتها المتهورة من دون التفكير في النتائج، فيمكن عندها مواجهتها بشيء غير حسن»، محذّراً من أن كوريا الشمالية على أهبة الاستعداد لمواصلة تعزيز قوتها العسكرية. وينظر إلى ري، سكرتير اللجنة المركزية لحزب العمال الحاكم ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب، وهو قائد سابق بالقوات الجوية، على أنه شخصية رئيسية في تطوير برنامج الصواريخ لكوريا الشمالية. جاءت عمليات الإطلاق يوم الخميس في أعقاب بيان صادر عن كيم يو ـ جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ـ أون القوية، الأسبوع الماضي، التي انتقدت فيها التدريبات العسكرية الأخيرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي انتهت في وقت سابق من هذا الشهر، وحذرت واشنطن «بالامتناع عن افتعال الخلافات» إذا أرادت «النوم بسلام» للسنوات الأربع المقبلة.

ويقول خبراء إن بيانات الإطلاق التي نشرها الجيش الكوري الجنوبي ووصف كوريا الشمالية للتجارب، تشير إلى أن بيونغ يانغ اختبرت سلاحاً جديداً يعمل بالوقود الصلب، ومصمم للتهرب من أنظمة الدفاع الصاروخي، ويحتمل أن يكون ذا قدرة نووية. وتؤكد هذه العمليات التهديد المتزايد الذي تشكله مثل هذه الأسلحة قصيرة المدى على حليفتي الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية واليابان، اللتين تستضيفان 80 ألف جندي أميركي يعتبرون نواة الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة. وفي إطار الضغط على كوريا الشمالية، أفاد دبلوماسيون، مساء أول من أمس الجمعة، بأن الأعضاء الأوروبيين في مجلس الأمن الدولي طلبوا عقد اجتماع لمناقشة التجارب الصاروخية الأخيرة لكوريا الشمالية. وقالوا إن فرنسا وإستونيا وأيرلندا والنرويج وبريطانيا طلبت عقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن يوم الثلاثاء المقبل، بهذا الخصوص. وبشكل منفصل، طلبت لجنة عقوبات تابعة للأمم المتحدة، تركز على البرامج الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية، من خبرائها التحقيق في إطلاق بيونغ يانغ لصواريخ الخميس.

بيونغ يانغ اختبرت سلاحاً مصمماً للتهرب من الدفاع الصاروخي

وقرر مجلس الأمن الدولي بالإجماع، مساء الجمعة، تمديد ولاية لجنة الخبراء المعنية بالعقوبات المفروضة على كوريا الشمالية حتى 30 إبريل/ نيسان 2022، وتسجيلها وتقديم تقرير دوري للمجلس حولها. وتخضع كوريا الشمالية لسلسلة عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية، بموجب قرارات يصدرها مجلس الأمن بشكل سنوي منذ 2006، بسبب برامجها للصواريخ البالستية والنووية. وحث القرار الجديد رقم 2569 «كافة الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على التعاون الكامل مع اللجنة المنشأة، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1718، عام 2006». كما طالب «اللجنة بتقديم تقرير عن عملها إلى أعضاء مجلس الأمن في موعد أقصاه 3 أغسطس/آب المقبل».

(فرانس برس، الأناضول، أسوشييتد برس)

مواطنون في كوريا الجنوبية يتابعون تجارب الشمال يوم الخميس الماضي (فرانس برس)

تقرير

تتسارع التطورات في أفغانستان، في ظل الأنباء التي ترجّح بقاء القوات الأميركية في كابول إلى ما بعد 1 مايو/أيار المقبل، وتهديد حركة «طالبان» بمواصلة «الجهاد» لإخراجهم بالقوة

الأميركيون باقون في أفغانستان

«طالبان» تلوّح بـ«الجهاد» لإخراجهم بالقوة

واشنطن، كابول ـ العربي الجديد

قبل شهر ونيّف من الموعد المقرر لانسحاب 3500 جندي أميركي من أفغانستان، في 1 مايو/أيار المقبل، لا يبدو في أفق الإدارة الأميركية بقيادة الرئيس جو بايدن، أي نية للانسحاب. وعلى الرغم من التبريرات التي يؤكدها المسؤولون الأميركيون لتوضيح موقفهم حيال الانسحاب، إلا أن حركة «طالبان» بدأت تصعيداً ميدانياً، تُترجم فيه قرارها، مواجهة القوات الأجنبية في البلاد، في حال عدم انسحابها. وذكرت، أول من أمس الجمعة، في بيان، أنه «في حال لم تنسحب القوات الأجنبية من البلاد، فإن طالبان ستواصل الجهاد ضدها». ومع انتظار الأسابيع الفاصلة قبل 1 مايو، يتكثف الحراك الأميركي لمواكبة القرار الذي سيتخذه بايدن، وهو البقاء في كابول على الأرجح.

في السياق، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، مساء أول من أمس الجمعة، أن وكالات المخابرات الأميركية أبلغت بايدن أن «طالبان» قد تجتاح معظم أفغانستان خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، إذا انسحبت القوات الأميركية قبل توصّل أطراف الحرب إلى اتفاق لتقاسم السلطة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين، لم تكشف عن أسمائهم، قولهم إن مثل هذا الاجتياح قد يتيح لتنظيم «القاعدة» إعادة بناء صفوفه في أفغانستان. وأوضحت الصحيفة أن بعض المسؤولين الأميركيين الذين يؤيدون إبقاء قوات أميركية في أفغانستان، يستخدمون تقرير المخابرات للدفع بوجوب بقاء الجنود إلى ما بعد الموعد النهائي. ونوّهت «نيويورك تايمز»، إلى أن التقرير السري أعدّ العام الماضي لعرضه على إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي سعى إلى سحب القوات الأميركية بالكامل من أفغانستان والعراق. وفي موقفه الأخير بشأن أفغانستان، ذكر بايدن، يوم الخميس الماضي، في مؤتمر صحافي بالبيت الأبيض، أنه «سيكون من الصعب الالتزام بالموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق»، الذي يشترط أيضاً رحيل نحو سبعة آلاف عسكري من قوات التحالف الدولي. لكن الرئيس الأميركي أكد أيضاً أنه «لا يتصوّر» وجود قوات أميركية في أفغانستان في العام المقبل.

وتطرقت الصحيفة إلى مواقف الوكالات المخابراتية في واشنطن، التي اعتبروا فيها أن البقاء الأميركي العسكري سيسمح للحكومة في كابول باستعادة المزيد من المدن الرئيسية، في مقابل إحكام «طالبان» سيطرتها على أجزاء أخرى. وكان لافتاً أن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، لم يدل بدلوه بعد في الموضوع الأفغاني، على الرغم من أن بعض مسؤولي وزارة الدفاع «البنتاغون» ألمحوا إلى أن استمرار الوجود الأميركي في أفغانستان مرتبط بالمخاطر التي أبرزتها تقارير المخابرات. في المقابل، دعا مسؤولون عسكريون إلى الحفاظ على قوة أميركية صغيرة، للدفع باتجاه إتمام اتفاق مصالحة بين الحكومة الأفغانية و«طالبان». واعتبروا أن الانسحاب في 1 مايو سيؤدي إلى انهيار الحكومة، وبروز «التنظيمات الإرهابية»، بصورة مشابهة لما حصل في العراق عام 2014، بعد ثلاث سنوات على إخراج الرئيس الأسبق باراك أوباما القوات الأميركية من بغداد، ما أدى إلى بروز تنظيم «داعش» وانهيار السلطات الأمنية في أجزاء كبيرة من العراق. وراوا أن احتمالات نشوب حرب أهلية كبيرة جداً، في حال لم يتم الاتفاق بين الحكومة والحركة.

بايدن «لا يتصوّر» بقاء القوات الأميركية في العام المقبل

خشية أميركية من تكرار سيناريو العراق في أفغانستان

وأبدى مسؤولون في إدارة بايدن خشيتهم على حقوق النساء والتعليم والصحة في أفغانستان، في حال سيطرة «طالبان» على السلطة. وهو ما تطرقت إليه السفيرة الأميركية إلى الأمم المتحدة، ليندا توماس. غرينفيلد، بالقول: «إذا أراد الأفغان الحفاظ على الدعم الدولي السياسي والمالي، فإن عليهم المحافظة على مكتسباتهم»، في مجالات حقوق النساء والتعليم والصحة. ولا يبدو الدعم المالي متاحاً للأفغان بحسب الوكالات المخابراتية، التي اعتبرت أنه في حال استمر هذا النوع من الدعم وتنامى، فإن الحكومة ستتمكن من بسط سيطرتها على البلاد، لكن بعض المسؤولين ذكروا أنه تاريخياً كان الكونغرس يقطع التمويل عن أي بلد بعد انسحاب القوات الأميركية منه.

ونوقشت في واشنطن فرضية «عودة التنظيمات الإرهابية»، التي رأى البعض أنها ليست جدّية بما فيه الكفاية. وباعتقاد العديد من المسؤولين، فإن عدد عناصر «داعش» و«القاعدة» قليل نسبياً، وأن حظوظ استعادة الأخير قوته، ومهاجمة الولايات المتحدة، ضعيفة. وعللوا ذلك بالقتال بين «طالبان» و«داعش»، وهو ما دفع المسؤولة السابقة في وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه»، ليزا مادوكس إلى القول: «لا أرى احتمالاً للتعاون بين داعش وطالبان، لأن الحركة تنظيم عقائدي يتمحور حول القومية الأفغانية لا يرتبط بأهداف داعش».

من جهتها، تطرقت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير لها، إلى مدى إمكانية نجاح «تقاسم السلطة» بين الحكومة الأفغانية و«طالبان» الذي تدفع واشنطن باتجاهه. وترى أن مشروع التقاسم قد يدفع «طالبان» إلى الاقتراب خطوة نحو تحقيق هدفها في السيطرة على البلاد، غير أنه لا يمكنها إنشاء «دولة إسلامية» تجعلها منبوذة من المجتمع الدولي، وهو ما يتطلّب حلاً وسطاً بين عقيدة الحركة والمسار السياسي الجديد. وأبدت «طالبان» مرونة حيال ذلك، مع قول الملا عبد الغني برادر، خلال اجتماع حول أفغانستان في موسكو . روسيا الأسبوع الماضي، إن «الحوار الأفغاني يتقدم. هناك بعض الصعوبات، لكنه الإطار الذي اتفقنا عليه». وجدّد تمسك الحركة باتفاق السلام الموقع مع الأميركيين في الدوحة القطرية في 29 فبراير/شباط 2020، بالقول: «إن مسؤوليات الطرفين مدوّنة بوضوح في اتفاق السلام المعروف في العالم»، في إشارة إلى ضرورة الانسحاب الأميركي في 1 مايو المقبل. غير أن حتمية موافقة «طالبان» على تقاسم السلطة ليس محسوماً، رغم كلام برادر، ذلك لأن أحد مسؤولي الحركة، أكد لـ«واشنطن بوست»، أن «أي اتفاق لا يمنح الجماعة سيطرة كاملة على البلاد لن يكون مقبولاً»، معتبراً أن «الحكومة الحالية هي امتداد للاحتلال الأميركي، وإذا قبلنا تقاسم السلطة، فلأي سبب كنا نقاتل؟».

ويستبق التشدد المتبادل محادثات مرتقبة في تركيا الشهر المقبل، لاستكمال الحوار الأفغاني. الأفغاني الذي بدأ في الدوحة. وفي البنود المقترحة، مناقشات حول تشكيل حكومة مؤقتة وصياغة دستور جديد، ثم إجراء انتخابات مبكرة. وأعلنت الحكومة الأفغانية حضورها، لكن «طالبان» لم تحسم مشاركتها بعد.

شرق غرب

بيلاروسيا: اعتقال 22 معارضا

أحبطت الشرطة البيلاروسية تظاهرة للمعارضة في العاصمة مينسك، أمس السبت، للاحتجاج ضد الرئيس الكسندر لوكاشنكو وأوقفت نحو 22 شخصاً، بحسب مركز «فياسنا» للدفاع عن حقوق الإنسان، من بينهم صحافيان. وتأتي هذه التظاهرة فيما تحاول المعارضة في بيلاروسيا، بحذر، بثّ روح جديدة في الحركة الاحتجاجية الكبيرة التي هزت البلاد العام الماضي، وأضعفتها حملات القمع المستمرة بقيادة نظام لوكاشنكو.

(فرانس برس)

كولومبيا: 43 جريحا بتفجير سيارة

أصيب ما لا يقل عن 43 شخصاً، أمس السبت، إثر هجوم بسيارة مفخخة في محافظة كاوكا جنوبي غرب كولومبيا. وأفاد وزير الدفاع الكولومبي، دييغو مولانو، في تغريدة عبر «تويتر»، بأن عدد المصابين نتيجة الانفجار عند مبنى بلدية كوربنتو (دائرة كاوكا الغربية)، وصل إلى 43 شخصاً، وأن «6 من بين مجموع الإصابات، حالتهم خطيرة». وحمّل مولانو أنصار «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك)، مسؤولية هذا الهجوم.

(الأناضول)

موزامبيق: مسلحون يسيطرون على مدينة رئيسية

سيطرت جماعات متشددة على بلدة بالما الواقعة في شمال شرقي موزامبيق، على مسافة 10 كيلومترات من مشروع الغاز العملاق الذي تقوده مجموعة «توتال» الفرنسية، حسبما ذكرت مصادر أمنية، أمس السبت. وأضافت أن «القوات الحكومية انسحبت من بالما، وبالتالي فإن المدينة باتت تحت سيطرة الجماعات المسلحة». وأضاف مصدر آخر أن «بالما في قبضة المهاجمين»، موضحاً أن القتال الذي بدأ يوم الأربعاء الماضي في المنطقة مستمر.

(فرانس برس)

تقارب صيني إيراني

اتفاق شامل يتحدّى أميركا

يعكس توقيع وثيقة للتعاون الشامل بين الصين وإيران أمس السبت، بعد نحو 6 سنوات من المباحثات حولها، توجّه البلدين لتعزيز التحالف بينهما في مواجهة الولايات المتحدة

طهران ـ **العربي الجديد**

مع ترويج إيران لاستمرار «الإرهاب الاقتصادي الأميركي» ضدها، وتصاعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة، وجدت طهران وبكين الظروف مؤاتية لتسريع التعاون بينهما، بتوقيع «وثيقة برنامج التعاون الشامل» لمدة 25 عاماً، في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والدفاعية والثقافية والإعلامية، وذلك بعد 6 أعوام من المباحثات، قبل وضع اللمسات النهائية الأخيرة على الوثيقة أمس السبت. وعلى الرغم من عدم نشر الوثيقة كاملة، فإن ما سُرّب مها أكد أن البلدين يسعيان إلى توجيه الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما «على أساس ربح . ربح في المجالات الثنائية والإقليمية والدولية»، وتعزيز التعاون العسكري والأمني الثنائي وتبادل الخبرات العسكرية. وما لم تكشفه الوثيقة، تحدث عنه الطرفان مباشرة، بتشديد طهران على أن الوجود الأميركي هو السبب الرئيس لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بالتوازي مع إبراز بكين رفضها الضغوط القصوى التي تمارسها واشنطن ضد طهران. وبينما يُجمع مراقبون على أن الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي عام 2018 والضغوط القصوى ضد إيران قد سرّعا الاتجاه الإيراني لتعزيز العلاقات مع الصين وروسيا، فإن ذلك لا يلغي أيضاً أن بكين تستبق أي انفراجة محتملة في الأزمة بين طهران والغرب، وبالذات الولايات المتحدة، بتمتين حضورها في إيران وعلاقاتها معها لجني ثمار هذه الانفراجة، بالإضافة إلى أنها تقصد من خلال هذه الخطوة توطيد أقدامها في الشرق الأوسط لمزاحمة السياسة الأميركية على ضوء تصاعد خلافاتها مع واشنطن وتأكيد الإدارة الأميركية الراهنة أنها ستعطي الأولوية لمواجهة المنافس الصيني.

ووقّع وزيرا خارجية إيران محمد جواد ظريف والصين وانغ يي في طهران على «وثيقة برنامج التعاون الشامل» بين البلدين لفترة 25 عاماً، في مختلف المجالات. ولم ينشر نص الوثيقة بالكامل بعد، لكن ما نشر منها يشير إلى التركيز على البعد الاقتصادي والاستثمارات الصينية الهائلة في الاقتصاد الإيراني، ويقدرها مراقبون بنحو 450 مليار دولار. واستغرقت المباحثات حول الوثيقة 6 أعوام قبل وضع اللمسات النهائية الأخيرة عليها والتوقيع عليها أمس. وتؤكد الوثيقة، حسب النسخة المسربة منها العام الماضي، أن بكين وطهران تسعيان من خلالها إلى «توجيه الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران على أساس ربح . ربح في المجالات الثنائية والإقليمية والدولية». كذلك تنصّ الوثيقة على تعزيز التعاون العسكري والأمني الثنائي وتبادل الخبرات العسكرية وإجراء المناورات المشتركة، مشيرة إلى أن «الطرفين في إطار الحفاظ على مبدأ التعددية سيحافظان على تنفيذ مضمونها في مواجهة الضغوط غير القانونية للأطراف الثالثة».

وشدد ظريف، خلال اللقاء مع نظيره الصيني، على ضرورة التزام الولايات المتحدة بكافة تعهداتها المنضوية تحت الاتفاق النووي، مضيفاً أن «رفع الحظر عن إيران من شأنه أن يوفر أرضية تنفيذ كامل الاتفاق النووي». من جهته، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، خلال استقباله الوزير الصيني، أن العلاقات بين البلدين «استراتيجية ومهمة»، مؤكداً «إرادة البلدين لتعزيز التعاون طويل الأمد وتعميق العلاقات على جميع المجالات، بما فيها السياسية والاقتصادية». وشكر روحاني، وفقاً لموقع الرئاسة الإيرانية، الصين على دعمها لإيران في الأوساط الدولية، وتحديداً في ما يتعلق بالموقف من الاتفاق النووي و«مواجهة السياسة الأحادية والتوسعية لأميركا والتنديد بعقوباتها ضد إيران»، مشدداً على أن «التعاون بين البلدين لتنفيذ الاتفاق النووي وقيام الدول الأوروبية بالتزاماتها مهم للغاية ويؤدي إلى تغيير الظروف الراهنة بشأن هذا الاتفاق». وأضاف أن «السبب الرئيس لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط يعود إلى الوجود العسكري الأميركي وتصرفات أميركا التدخلية في المنطقة»، مشيراً إلى التعاون الاقتصادي والتجاري بين إيران والصين على الرغم من العقوبات الأميركية. وأكد رغبة بلاده في أن «تبقى الصين أكبر شريك تجاري لها وأن يزداد التعاون بشأن الاستثمارات المشتركة».

من توقيع الاتفاقية أمس في طهران (فاطمة بهرامي/الأناضول)

وكان روحاني قد قال خلال اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة كورونا، أمس، إن «الإرهاب الاقتصادي» الذي أطلقه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ضد إيران «ما زال متواصلاً». وأعرب روحاني عن أمله في أن يتمكن من تسليم السلطة التنفيذية إلى الرئيس الإيراني الجديد بعد أربعة أشهر من دون العقوبات، قائلاً «في موضوع العقوبات، نحن مستعدون لاتخاذ الخطوات وإن زالت بعض العقبات فيمكن رفع جزء من العقوبات أو كلها». وأضاف «نسعى مع انتهاء ولاية الحكومة إلى تسليمها من دون بقاء كورونا والعقوبات».

روحاني: الإرهاب الاقتصادي ضد إيران ما زال متواصلاً

من جهته، أكد وانغ يي، خلال لقائه روحاني، أن الصين تولي «أهمية كبيرة» لعلاقاتها مع إيران، قائلاً إن الصين «لطالما عارضت العقوبات الأميركية الأحادية على الساحة الدولية»، ومعتبراً أن الضغوط القصوى التي تمارسها واشنطن ضد إيران «تتعارض مع القانون وهي لاإنسانية ولا تحظى بدعم دولي». وأعلن دعم بكين للاتفاق النووي، واصفاً إياه بـ«وثيقة متعددة الأبعاد وإنجاز للتعددية»، مؤكداً ضرورة تنفيذه بدقة، وقائلاً إن الانسحاب الأميركي منه «يتعارض مع القواعد الدولية». وأشار إلى أن الإدارة الأميركية الجديدة «تريد إعادة النظر في هذه السياسة والعودة إلى الاتفاق النووي والصين ترحّب بهذه الخطوة». وأكد أن بكين تدعم استتباب الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، مضيفاً أن «التدخلات الأميركية وتدخلات القوى الخارجية في المنطقة أربكتها وتسببت بعدم استقرارها».

وعلى الرغم من الحديث الرسمي الإيراني عن أهمية الوثيقة، فإنها تواجه انتقادات في الداخل الإيراني لدرجة شبهها البعض بمعاهدة «تركمان جاي» بين إيران والإمبراطورية الروسية عام 1828، والتي تخلّت فيها عن أجزاء من الأراضي الإيرانية. وفي تموز/ يوليو 2020، أثير جدل على مواقع التواصل الاجتماعي الإيرانية بعد تصريحات أدلى بها الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد للتنديد بالمفاوضات الجارية «لإبرام اتفاق جديد مع بلد أجنبي لمدة 25 سنة» من دون علم الشعب، على حدّ قوله. وما زاد من الانتقادات هو حالة الغموض التي تلفّ مضمون الاتفاقية لعدم نشرها في وسائل الإعلام، وهو ما أدى إلى رواج أنباء عن تسليم إيران جزراً لبكين، وامتيازات هائلة أخرى، لكن وزير الخارجية الإيراني سبق له أن نفى صحة هذه الأنباء، مؤكداً أن «لا الحكومة الحالية ولا أي حكومة أخرى ستسلّم شبراً واحداً من الأراضي الإيرانية لأحد». كما تأتي هذه الاتفاقية الجديدة في ظل ظروف صعبة تعيشها طهران منذ إعادة العقوبات عليها عند انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام 2018. ونقلت وكالة «إيلنا» عن رئيس الغرفة التجارية الصينية الإيرانية في طهران ماجد رضا الحريري قوله إن حجم التجارة بين بكين وطهران تراجع إلى 16 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بـ51,8 ملياراً في عام 2014. وفي مقال نشرته وكالة «إرنا»، أشار السفير الإيراني لدى الصين محمد كشاورز زاده إلى أن بكين هي «الشريك التجاري لإيران منذ أكثر من 10 سنوات»، لكنه لفت إلى أن «فرض عقوبات شديدة» من واشنطن و«القيود المرتبطة بفيروس كورونا قللت بشكل كبير من التجارة بين البلدين».

في المقابل، فإن التصعيد الأميركي ضد الصين قد يدفع الأخيرة لتعزيز علاقتها أكثر مع إيران. وأعلنت بكين أمس السبت فرض عقوبات على أفراد وكيانات في الولايات المتحدة وكندا، رداً على العقوبات المفروضة على مواطنين وجماعات من الصين بسبب أسلوب تعامل بكين مع أقلية الأويغور المسلمة بمنطقة شينجيانغ. وقالت الخارجية الصينية في بيان إن الصين ستفرض عقوبات على رئيسة اللجنة الأميركية للحريات الدينية الدولية غايل مانشين ونائبها توني بيركنز. كما فرضت الصين عقوبات على عضو البرلمان الكندي مايكل تشونغ نائب رئيس اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتنمية الدولية بمجلس العموم الكندي وكذلك اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية التابعة للجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتنمية الدولية.